بالعدم السابق واللاحق فهو القول المختار كما سنذكره وذهب امام الحر
مين الى ان القدرة لابد ان يكون وجوديا فلا تتعلق بالعدم السابق
ولا اللاحق بل تتعلق بالموجود باستمساك الاعراض عنه ومع امداد الوجود
فينتفي منه العدم وذهب الفلاسفة الى انها تتعلق بالعدم الطارئ اي
باثبات العدم للموجود لان من شرطه ان هو ان يكون متجددا بعد ان لم يكن بخلاف
العدم السابق قاله في شرح المقدمات بعد ان ذكر هاذين القولين وقد ذهب
بعض المحققين الى ان العدم الممكن السابق على وجود الحوادث فيما لا يزال
مقدور لله تعالى كالعدم والوجود الطارئين بمعنى انه في قبضة قدرته يتاتى
منه سبحانه ابقاؤه وازالته بجعل الوجود الحادث في مكانه ثم قال فهذا لا
باس بتسميته مقدورا لله تعالى نظرا الى ان حقيقته ليست بوجودية ولا طارئة سوء
ادب باطلاق ما يوهم عجزا في القدرة وهذا الذي اختاره هذا الامام هو اللائق
على ان متعلق القدرة اللائق بها الممكن لامكانه فكل ممكن على هذا وجودا تعلق
كان او عدما سابقا او لاحقا فهو مقدور لمولانا جل وعز ومقدوريته كل
حقيقة بما يليق بها وهذا القول اقرب واسلم من سوء الادب وايهام النقص
ثم واحترز بالعدم من العدم الذي لا يمكن وجوده وهو المستحيل فلا تتعلق
به القدرة اتفاقا وقوله فيما لا يزال متعلقا بوجود الحوادث وهذا العدم
السابق على الموجودات ازلي قديم وكل حادث فعدمه السابق عليه ازلي
لا اول له كذا في شرح الكبرى لا يقال القديم لا ينعدم وهذا العدم قد ابدل بالو
جود لانا نقول ذاك في القديم الوجودي وهو ذات الله وصفاته المطلقة

واليه

واليه اشار ابو العباس بن زكري بقوله ان قيل في النفي القديم ينتفي
زواله وذاك امر مندفع ان قلنا القديم الذي لا يرتفع هو الوجودي اقتفي
المعقول قال الشيخ المنجور ان قيل هذا النفي العدمي وهو نفي
الممكنات قبل وجودها ممتنع زواله لكونه قديما اذ يستحيل عدم القديم
وانما يتم ذلك على ان المعدوم شيء ثابت متقرر حال العدم لا على انه نفي محض
وعدم صرف وبان ذلك يؤدي الى تغيير القديم وزواله فالجواب ان امتناع
التغير والزوال انما هو في القديم الوجودي وهو ذات الله وصفاته اذ على ذلك
قام الدليل دون النفي المحض ه كلام المنجور وبهذا يقيد قوله كل ما ثبت
قدمه استحال عدمه ونحو هذا للمنجور في حاشية الكبرى واختلفوا
ايضا في الممكن المعدوم الذي علم الله عدم وجوده كايمان ابي جهل وابي لهب
فقيل تتعلق به القدرة نظرا الى ذاته وقيل لا نظرا الى تعلق علم الله
بعدم وقوعه وجمع بعض شيوخ شيوخنا بين القولين بان من قال
بالتعلق فيعني به الصلاحي ومن قال لا اراد به التنجيزي لان القدرة والارادة
لهما تعلقان صلاحي وتنجيزي والمصنف انما اراد هنا الصلاحي لقوله جميع
الممكنات اذ تعلقهما بجميعها تعلقا تنجيزيا محال لانه يلزم دخول ما لا انتها
له في الوجود والقدرة والارادة لا تتعلقان بالمحال ويحتمل وهو
الظاهر حمل كلام المصنف عليهما معا فالصلاحي تعلقه بجميع الممكنات
دفعة واحدة والتنجيزي تعلقه بالممكنات على التعاقب فما جاز من ممكن لوقته
المقدر له وحقيقة التعلق الصلاحي اقتضاء الصفة امرا زائدا الخ انظر

Copyright © King Saud University